



إلى السادة
الرؤساء الأوليين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملأ لديها
الرؤساء الأوليين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملأ لديها
الرئيسين الأوليين لمحاكم الاستئناف الإداريين
المديرين الفرعيين الإقليميين لمحاكم الاستئناف

الموضوع: تنظيم الأبواب المفتوحة بالمحاكم.

سلام تامر بوجوك مولانا الإمام.

وبعد، ففي إطار دعم مبدأ تقريب القضاء من المتلاقيين، وجعل الإدارة في خدمة المرتفقين، أضحت من الواجب أن تعزز المحاكم مكانتها المهمة، وتمكن الغير من التعرف على طبيعة عملها، ونشاطها وتنظيمها واحتياصاتها، ومنح المواطنين والمواطنات فرصة معرفة كل الجوانب المرتبطة بالمؤسسة القضائية وخدماتها المتعددة.

هذا ولن يتأتى تحقيق هذا المبتغى إلا عن طريق فتح المحاكم لأجنحتها لفائدة عموم المواطنين والمتلاقيين، ومخاطبة جميع الفعاليات المهمة بشؤون العدالة، حتى لا تبقى المجهودات التي تبذل من أجل إصلاح القضاء والرفع من جودته وجودة الخدمات الإدارية حبيسة فضاء المحاكم ومكاتبها.

لذلك ومن أجل إنجاح هذه التجربة المهمة، واعتمادها تقليدا يرسخ ثقافة عدالة راقية ومواطنة خدمة للمتقاضي والمرتفق ، فإني أدعوكم إلى ما يلي:

- 1- السهر على تنظيم الأبواب المفتوحة على مستوى كل دائرة قضائية، بالتزامن مع افتتاح السنة القضائية.

- 2- العمل على أن تكون هذه الأبواب المفتوحة، مرآة تعكس المجهودات المبذولة على صعيد محاكم الدائرة القضائية، من أجل الرقي بالعمل القضائي والإداري لأعلى مستوى سواء تعلق الأمر بمحكمة الدرجة الأولى أو الثانية أو بمراكز القاضي المقيم.
- 3- انخراط المديريات الفرعية الإقليمية في هذه المبادرة بالشكل الذي يبرز دورها المحوري كممثل لامركزي لهذه الوزارة في علاقتها بمحاكم المملكة.
- 4- إشراك المهن القضائية في تقديم نفسها، والتعريف بمهامها وأدائها للمواطنات والمواطنين، باعتبارها جزء لا يتجزأ من أسرة العدالة.
- 5- اتخاذ هذه المناسبة فرصة لتكريم بعض الشخصيات القضائية والإدارية التي أبلت البلاء الحسن داخل نطاق دائركم، بما يشجع على بذل مزيد من العطاء خدمة للعدالة والمواطنين، وخاصة الموظف المثالي. وبهذه المناسبة ومن أجل ضمان استمرار هذه التجربة وإنجاحها، فإنني أهيب بكم الحرص على العمل بمقتضيات هذا المنشور كل في حدود اختصاصه، غايتنا من وراء ذلك تحقيق تواصل جيد للمحاكم مع محطيها الخارجي، دفاعا عن المكتسبات وصونا للحقوق.



الوزير
الدكتور هشام قاسم
وزير العدل